University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 7, Issue 2, (2025), pp.428-456, ISSN: 3104-3925

Local Governance in Libya: A Case Study of Benghazi Municipality

Mohammed Othman Younes Mohammed

Assistant Lecturer - University of Benghzia

mohammed.othmen@uob.edu.ly

Received: 17/11/2025 | Accepted: 02/12/2025 | Published: 31/12/2025 | DOI: 10.26629/uzjes.2025.31

Abstract:

This study aims to evaluate the reality of the local administration system in Libya, focusing on the Municipality of Benghazi as a case study, by analyzing four main dimensions: decentralization and autonomy, participatory democracy, accountability and oversight, and the management of financial and investment resources. The research adopted a case study methodology, utilizing a questionnaire as the primary data collection tool. Data were collected from a random sample of 168 employees out of 320 employees at the Municipality of Benghazi and analyzed statistically using SPSS, with the application of T-test, ANOVA, and Scheffe tests, The results revealed that the overall performance of the local administration system in the Municipality of Benghazi achieved a mean score of 2.84 (moderate level), with variations across the dimensions. The dimension of "decentralization and autonomy" ranked highest with a mean score of 3.16, while "accountability and oversight" scored the lowest (2.43) due to insufficient transparency in publishing financial and administrative reports. The study recommended adopting policies to enhance transparency through regular reporting, activating participatory platforms for community engagement, and building the capacities of municipal personnel in strategic planning to improve service quality and foster community trust .

Keywords: Local administration, Benghazi Municipality, decentralization, participatory democracy, accountability, financial resources.

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-non-commercial 4.0 International License."

نظام الإدارة المحلية في ليبيا

دراسة حالة على بلدية بنغازي

محمد عثمان يونس محمد

جامعة بنغازي

Mohammed.Othmen@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/17م تاريخ القبول: 2025/12/02 تاريخ النشر : 2025/12/31م

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نظام الإدارة المحلية في ليبيا، بالتركيز على بلدية بنغازي كحالة دراسية، من خلال تحليل أربعة أبعاد رئيسية تشمل: اللامركزية والاستقلالية، والديمقراطية التشاركية، والمساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية، اعتمد البحث منهج دراسة الحالة، حيث تم استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات، جُمِعت البيانات من عينة عشوائية بلغت 168 موظفًا من أصل 320 موظفًا في بلدية بنغازي، وحُللت إحصائيًا عبر برنامج SPSS مع تطبيق اختبارات (T-test، ANOVA، Scheffe)، أظهرت النتائج أن مستوى نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي جاء بشكل عام بمتوسط حسابي 2.84 (مستوى متوسط)، مع تفاوت في أداء الأبعاد، أوصت الدراسة بتبني سياسات تعزز الشفافية عبر نشر التقارير الدورية، وتفعيل منصات تشاورية مع المواطنين، وبناء قدرات الكوادر البلدية في التخطيط الاستراتيجي لتحسين جودة الخدمات وبناء الثقة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، ليبيا، بلدية بنغازي، اللامركزية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة، الموارد المالية.

المقدمة:

شهدت وظائف الدولة الحديثة تطورًا ملحوظًا، حيث تحملت مسؤوليات كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نتج عن ذلك تغييرات إدارية شملت زيادة اللامركزية وتوزيع السلطة بين الدولة والهيئات المحلية، وتختلف أنماط توزيع الوظائف الإدارية بين الدول بناءً على ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك تتجه جميع الدول نحو تطبيق الادارة المحلية لتحقيق المشاركة المحلية والتنمية الشاملة (خوان، 2024).

ولقد نص قانون الإدارة المحلية في ليبيا رقم (59) لسنة 2012 ولائحته التنفيذية على شكل نظام الإدارة المحلية في البلاد، والذي يشمل المحافظات والبلديات والمناطق. ومع تعثر تشكيل المحافظات، قررت السلطة التشريعية إصدار تعديل بموجب القانون رقم (9) لسنة 2013، الذي منح البلديات صلاحيات مؤقتة لتقوم بمهام المحافظات إلى جانب مسؤولياتها كمجالس بلدية منتخبة، وتنص المادة (12) من القانون (59) لسنة 2012 على أن مجلس المحافظة يتولى الإشراف والتوجيه والرقابة على الشؤون الإدارية والمالية في المحافظات، بالإضافة إلى الإشراف العام على المرافق المختلفة ضمن نطاقها الجغرافي ومتابعة تنفيذ خطط التنمية المحلية.

وفي ذات السياق قد أوضحت العديد من الدراسات أن وحدات الإدارة المحلية بعد فترة من إنشائها قد ابتعدت عن أداء دورها المنوط بها، وأصبحت في عزلة عما يحدث حولها على أرض الواقع، بعيدة عن احتياجات المواطنين واهتماماتهم (العدل، 2025)، ومن هنا جاءت الحاجة إلى تبني نظم جديدة تعكس في النهاية رغبة حقيقية في إصلاح وتحديث أوضاع المحليات على كافة مستوياتها، بل تعد عملية حتمية ومصيرية لا تقل عن إصلاح الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالنسبة للمجتمعات المحلية (العدل، 2025).

الأمر الذي يتطلب دراسة نظام الإدارة المحلية في ليبيا في ظل التحديات والظروف الحالية، وخاصة في بلدية بنغازي، عبر إجراء تقييم لأبعاد هذا النظام في ظل القدرات والموارد المتاحة، حيث يتعين دراسة نظام الإدارة المحلية بشكل عام والبلديات على وجه الخصوص بهدف تحسين أدائها، مما يسهم في تلبية الاحتياجات المحلية بفعالية.أ

يسعى هذا البحث إلى دراسة نظام الإدارة المحلية في ليبيا وبشكل أكثر تحديدا بدراسة حالة على بلدية بنغازي، من خلال تحليل دور البلدية في تقديم الخدمات، وبما يسهم في تقديم توصيات عملية لتعزيز كفاءة النظام الإداري المحلي وتحقيق التنمية الشاملة في المدينة.

مشكلة الدراسة:

يعد نظام الإدارة المحلية في ليبيا أحد الأسس الحيوية لتقديم الخدمات خصوصا على المستوى المحلي، حيث يعمل على تلبية احتياجات المواطنين في مناطق جغرافية شاسعة، الأمر الذي يدفعنا إلى تحليل هذا النظام بشكل تفصيلي وما يعتريه من المعوقات التنظيمية والاقتصادية والتنفيذية التي قد تعرقل كفاءة عملها، وفي هذا الاطار كشف تقرير الرقابة الإدارية (2023) عن وجود إشكالات متمثلة في الفوضى الإدارية،

وتدني مستوى الإنجاز في عدد من الهيئات المحلية، بالإضافة إلى قصور في عمليات التخطيط وإدارة الكوادر الوظيفية داخل الإدارات البلدية، وهو ما يهدد بتراجع الاعتماد عليها في توفير الخدمات الأساسية.

من ناحية أخرى، أشارت تقارير صادرة عن وزارة الحكم المحلي حول تفويض الصلاحيات للهيئات البلدية وفق القرار (856) لعام 2022 إلى وجود تحديات تنفيذية تواجه هذا النظام مرتبطة بنقص المرافق الحكومية وعدم استكمال الإجراءات النظامية للعاملين (تقرير ديوان المحاسبة، 2023).

رغم هذه الظروف تشير الجهود التشريعية إلى تعزيز نظام الإدارة المحلية في ليبيا، عبر إقرار قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 و قانون رقم (9) لسنة 2013، واللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012 م بشأن نظام الإدارة المحلية المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (130) لسنة 2013 م، وجملة من الاجراءات التي اتخذتها وزارة الحكم المحلي منها على سبيل المثال لا الحصر قرار (856) لعام 2022 بشأن نقل الاختصاصات للوحدات المحلية وكذلك اعتمد (148) بلدية في مختلف ربوع ليبيا (الموقع الرسمي لوزارة الحكم المحلي ، 2025).

وما بين الخطوات التي اتخذتها السلطة التشريعية والتنفيذية لتعزيز نظام الإدارة المحلية ودعمها لتأدية مهامها في ظل رقعة جغرافية شاسعة، ومع متابعة وتقارير الهيئات الرقابية العامة، وبعد مرور عشر سنوات على الانتخابات البلدية الأولى، واجه نظام الإدارة المحلية في ليبيا العديد من الصعوبات التي قد تؤدي إلى فشلها، حيث إنها لازلت تثار العديد من التساؤلات والإشكاليات في عدم جدواها في تلبية المطالب التنموية المحلية الملحة، الأمر الذي يستدعي البحث في آليات عمل البلديات، وتشخيص واقعها، ووجوب مراجعة وتأهيل واقعها على مختلف الأصعدة القانونية، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن من مواكبة المتغيرات في مختلف مجالات التنمية المحلية (إبزيم 2021، ص21–40) وبناء على ماسبق تكمن مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1. ما مستوى تطبيق نظام الإدارة المحلية ببلدية بنغازي وذلك من خلال الأبعاد التالية : (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية)؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تعزى إلى بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية الآتية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. **تحليل نظام الإدارة المحلية في ليبيا** من خلال دراسة حالة على بلدية بنغازي.
2. **تقييم مدى تطبيق مبادئ اللامركزية** في الجوانب الإدارية والمالية ضمن عمل بلدية بنغازي.
3. **استكشاف مستوى الديمقراطية التشاركية** في العمليات المحلية، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في صنع القرار.
4. **تحليل مستوى المساءلة والشفافية** في وحدات الإدارة المحلية في ليبيا تحديدا ببلدية بنغازي.
5. **تحديد التحديات المرتبطة بتوفير الموارد المالية والإدارية** وتأثيرها على كفاءة الخدمات المحلية.
6. **اقتراح توصيات عملية قابلة للتنفيذ** لتطوير نظام الإدارة المحلية في ليبيا وبالشكل الذي يسهم في تعزيز فعاليته .

أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية:

أ- تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية في الأدبيات الليبية المتعلقة بالإدارة المحلية، من خلال تقديم تحليل ميداني حديث لحالة بلدية بنغازي.

ب- تقدم إطارًا تحليليًا متكاملاً يستند إلى أربعة أبعاد مركزية يمكن استخدامه لتقييم واقع الإدارة المحلية في بلديات أخرى داخل ليبيا أو في دول تمر بظروف مشابهة.

ج- تدعم الجهود الأكاديمية نحو بناء نماذج للإدارة المحلية أكثر كفاءة وفاعلية.

2. الأهمية العملية:

أ- توفر مؤشرات عملية لصناع القرار والمسؤولين في الإدارة المحلية والمركزية حول أوجه القصور والإصلاح المطلوبة.

ب- تساعد البلديات والمجالس المحلية في تحسين سياساتها وممارساتها من خلال فهم أعمق للعوامل المؤثرة على أدائها.

ج- تعزز **دور** المجتمع المدني والمواطنين في مراقبة وتقييم أداء الادارة المحلية، بما يخدم بناء مؤسسات أكثر تفاعلية.

فرضيات الدراسة:

انطلاقًا من أهداف الدراسة ، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول تطبيق نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي تعزى إلى الأبعاد التالية : (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية). .
2. الفرضية الثانية: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي تعزى إلى بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية الآتية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة).

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تشخيص نظام الإدارة المحلية في ليبيا من خلال الأبعاد التالية : (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية).
2. الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على الموظفين القارين ببلدية بنغازي .
3. الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الدراسي الخريف 2025/2026.

الجانب النظري:

الإدارة المحلية

يتسم نظام الإدارة المحلية بأهمية كبيرة نظرًا لارتباطه المباشر باحتياجات المجتمع المحلي، و يتطلب هذا النظام تطويرًا مستمرًا لتعزيز دوره في تحقيق التنمية الشاملة، وتلبية تطلعات المواطنين، حيث تعد الإدارة المحلية من أبرز الجوانب التي تمس حياة الأفراد مباشرة، حيث يسعى المواطنون للحصول على خدمات ذات جودة عالية، الأمر الذي يوجب على الهيئات المحلية أن تبني مفهوم أن نجاح تقديم الخدمات يقاس برضا المواطن عنها، فكلما ارتفع مؤشر الرضا، كانت هناك مؤشرات إيجابية على تحقيق تطلعات المجتمع وتقديم خدمة بلدية متميزة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات، تبقى البلديات محل انتقاد من مختلف شرائح المجتمع، وذلك بسبب حجم الخدمات المرتبطة بحياة المواطنين ومتطلباتهم اليومية (الخزاعلة ، 2023).

مفهوم الإدارة المحلية

على الرغم من اشتراك العديد من البلدان في خصائص مشتركة لنظام الإدارة المحلية، تبرز اختلافات جوهرية في أشكالها ودرجات تطبيقها، ما أدى إلى ارتباك مفاهيمي في الدراسات المرتبطة بها، وقد حرص الباحثون على التأكيد في أبحاثهم على ضرورة الدقة في تحديد مفهوم الإدارة المحلية والظروف التي تدرس فيها، إذ يعزى التباين في تطبيقاتها إلى عوامل متعددة، مثل اختلاف المناهج الأكاديمية وحتى التباينات اللغوية بين الدول، في المقابل يتميز مفهوم المركزية بوضوح أكبر في الاستخدام الأكاديمي والميداني، إذ يشير إلى حصر السلطة وموارد صنع القرار في المستوى المركزي للدولة، بعيدًا عن تفويضها إلى الوحدات المحلية (الصويعي والفاخري، 2023).

عرف جبريل وبن حليم (2023) نظام الإدارة المحلية بأنه أحد مظاهر الدولة الحديثة الناجم عن اللامركزية الإدارية، ويقضي بتفويض الصلاحيات والمسؤوليات وعملية اتخاذ القرارات ذات الطابع المحلي إلى الوحدات المحلية، على ان تكون تحت رقابة أمام الحكومة المركزية.

ويرى (خنيش وفريطيس، 2021، ص 9) بأن الإدارة المحلية هي "أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجا منهما، في جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه".

ولا يختلف تعريف (مرابطي، 2016) الذي عرفها بأنه هي أحد أساليب الإدارة بهدف نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى هيئات إدارية محلية مستقلة. تعمل هذه الهيئات بشكل منفصل عن السلطة المركزية، لكنها تظل خاضعة لنوع من الرقابة يُعرف بالوصاية الإدارية.

ويأتي تعريف (زروق، 2024، ص 454) كتلخيص لما سبق بأنه "توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية، بحيث تمارس الهيئات المركزية إشرافها ورقابتها على الهيئات المحلية أثناء أدائها الوظيفي".

ويمكن تحديد الاتجاهات في تعريف مفهوم الإدارة المحلية من خلال التعريفات سالفة الذكر : حيث يرى (جبريل وبن حليم ،2023) أن الاساس في تعريف الإدارة المحلية يكمن في التركيز على جوهره وهو اللامركزية الإدارية التي تعد أساس نظام الإدارة المحلية، و قد ركز (خنيش وفريطيس، 2021) على كونها

وسيلة لتوزيع الوظيفية الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية (منتخبة أو معينة)، مع التشديد على حق السلطة المركزية في الرقابة والمتابعة، ويتطابق هذا التوجه في التعريف مع تعريف (مرابطي، 2016) الذي أضفى على عملية الرقابة والمتابعة اصطلاح منهجي وهو الوصاية الإدارية، ويأتي تعريف (زروق، 2024) بتركيز أكثر على الجانب الوظيفي لمفهوم الإدارة المحلية ، لذا يجب التركيز في تعريف مفهوم الإدارة المحلية على طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات المحلية ، وطبيعة الوظيفة التي تؤديها هذه الوحدات ، و أن هذه الوحدات لا تعمل لوحدها بشكل مستقل كدولة داخل الدولة إنما هي جزء من النظام الاداري العام وتخضع بشكل خاص للوصاية الإدارية من قبل السلطة المركزية.

وانسجاماً مع كل ماسبق يمكننا تعريف الادارة المحلية بأنها نظام إداري يقوم على تفويض الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية، بهدف تمكينها من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية بشكل مستقل، مع إخضاعها لرقابة مركزية تضمن التنسيق والانسجام في السياسات العامة للدولة.

وبعد استعراض تعريف الإدارة المحلية يمكننا القول إن الإدارة المحلية، كونها نظامًا إداريًا يعتمد على تفويض الصلاحيات، تميزت بوضوح المفهوم عن المفاهيم المشابهة من حيث استقلاليتها في اتخاذ القرارات المحلية مع الحفاظ على الرقابة المركزية لضمان التنسيق الفعال في السياسات العامة، ويكمن الفرق بين مفهوم الإدارة المحلية والمفاهيم المشابهة بشكل جلي في أربعة نقاط جوهرية تتمثل في :

1. مدى الاستقلالية : حيث يمكن رسم خط للاستقلالية الإدارة المحلية، يبدأ هذا الخط من السلطة المركزية الكاملة أي لا وجود لأي استقلالية للوحدات المحلية وينتهي بالحكم الذاتي وهو أعلى درجات الاستقلالية.
2. حجم الصلاحيات والمسؤوليات : ويتمثل ذلك في خط آخر يعكس الإدارة المحلية حيث الصلاحيات فيها تنفيذية صرفة، الى الحكم المحلي (الفيدرالي) حيث تتمتع الإدارة المحلية في ظله بصلاحيات تشريعية محدودة وبصلاحيات واسعة تنفيذية، وانتهاء بالحكم الذاتي والذي تتمتع فيه الإدارة المحلية بصلاحيات دستورية وتشريعية وتنفيذية كبيرة.
3. العلاقة المؤسسية: وفيه تخضع الإدارة المحلية إلى إشراف مباشر من السلطة المركزية، أما في ظل الحكم المحلي فالعلاقة تعاونية، أما في حالة الحكم الذاتي تكون العلاقة دستورية ذات طابع تشاركي.

أهمية الإدارة المحلية

حيث تعد الإدارة المحلية حلقة وصل بين السلطة المركزية والمواطنين حيث تنقل مشكلات المواطنين وحاجاتهم من جهة، وتقوم بإيجاد حلول لهذه المشكلات وأساليب الوفاء بالحاجات من جهة أخرى، لأنها

تتميز بقربها من المواطنين، أي نابعة من صميم الشعب، مما يجعلها أكثر إدراكًا لطبيعة الظروف والحاجات. وهذا يمنحها دعمًا ضروريًا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وبالتالي الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية بصورة عقلانية، عن طريق خلق وسائل عمل وضبط تقنيات التنظيم والتسيير، مما يسهم في تخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية. إذ تُعد من أهم الوسائل الفعّالة للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية (محمدي ، 2016، ص 85).

أركان الإدارة المحلية

تقوم الإدارة المحلية على وجود مقومات أساسية لتأسيس نظام للإدارة المحلية وهي (الزروق، 2024) :

1. الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية: ويتأتى هذا الاعتراف عن طريق السلطة التشريعية بإصدار قانون ينظم الإدارة المحلية، وفي ليبيا يعد قانون رقم (59) لسنة 2012 هو تجسيد لنظام الإدارة المحلية في ليبيا.
2. أن تدار المصالح المحلية بواسطة مجالس منتخبة: وفي ليبيا يجري انتخاب هذه المجالس البلدية من قبل المواطنين عن طريق الاقتراع المباشر، ويجري ذلك بتنظيم من السلطة المركزية وقد نظم القرار رقم 367 لسنة 2021 م بتعديل حكم في قرار رقم 130 لسنة 2013 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012 م أحوال عملية الانتخاب.
3. خضوع المجالس المحلية لرقابة السلطة المركزية: وقد بين القانون رقم (59) لسنة 2012 حدود الرقابة والإشراف السلطة المركزية عبر العديد من موادها خصوصا في جوانب الموارد المالية والتوظيف والاستثمار وغيرها.

اختصاصات الإدارة المحلية

تمارس وحدات الإدارة المحلية وفقا للقانون (59) لسنة 2012 مجموعة من الاختصاصات أهمها:

1. إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، والإشراف على موظفيها تحت التوجيه العام لوزارة الحكم المحلي .
2. مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها، عدا المرافق الوطنية، أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء.

3. الإشراف المالي والإداري :يشمل الإشراف على تنفيذ السياسات المحلية، إقرار الحساب الختامي، استثمار وتطوير الموارد الذاتية للبلدية، والموافقة على منح الرخص الاستثمارية والخيرية، بالإضافة إلى اقتراح فرض الرسوم وتعديلها وطرق جبايتها.
4. متابعة التشريعات وتنفيذ الميزانية :يتضمن الإشراف على تنفيذ التشريعات والتعليمات المتعلقة بشؤون البلدية، اقتراح اللوائح البلدية، متابعة سير العمل، واقتراح تنفيذ الميزانية وتحديد أولويات الصرف ومطابقة التنفيذ.

مرتكزات نظام الإدارة المحلية

تناول الباحثون والمهتمون بالإدارة المحلية هذا المفهوم من زوايا متعددة، وقد تختلف تسمياته بين بعض الباحثين، لكنها تظل متشابهة في جوهرها، إذ يعد كل منها بعدًا أساسيًا للإدارة المحلية ، نستعرضها في ما يلي (جبريل وبن حليم ، 2023) :

1. اللامركزية والاستقلالية: يشير إلى إعادة تنظيم السلطة بحيث يكون هناك نظام مسؤولية مشترك بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وفقا لمبدأ الوصاية الإدارية وتبرز أهميته في الجوانب التالية (نزلي، 2024) :

أ- الجانب السياسي : دعم النظام الديمقراطي، تنمية الوعي السياسي للمواطنين، دعم الوحدة الوطنية.

ب- الجانب الإداري : تلبية احتياجات المواطنين، المرونة في اتخاذ القرار، تحقيق تطلعات المواطنين.

ج- الجانب الاقتصادي : زيادة فاعلية المشاريع الاقتصادية المحلية ، زيادة النشاط الاقتصادي المحلي، تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني

2. الديمقراطية التشاركية: هي العملية التي تعبر عن اشتراك المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة ، بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بالمهام التي يطلبها المجتمع (امنينه ، 2020 ، ص 7)، وسوف تقاس :

أ- بمدى مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم .

ب- ومدى مشاركة المرأة .

3. المساءلة والرقابة: ويقصد به ان تتحمل القيادات المحلية مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه و كذلك كيفية استخدام صلاحياتهم و واجباتهم ، وخضوعهم التام في أي وقت لسلطة القانون عند حدوث مخالفة أو تجاوز إداري أو مالي أو غيره (الجوري ، 2024).

4. إدارة الموارد المالية والاستثمارية: يعد العنصر المالي عنصراً أساسياً لتطبيق نظام الإدارة المالية، واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي، حيث إن نجاح الوحدات والهيئات المحلية في أداء رسالتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية والاستثمارية، كما أن قوة الوحدات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية لتلك الوحدات إلى المالية العامة للدولة.

التحديات التي تواجه الإدارة المحلية

تواجه الإدارة المحلية العديد من التحديات التي يمكن استعراضها فيما يلي (إكرام ، 2024):

1. نقص الموارد المالية .
2. ضعف الرقابة الإدارية .
3. تشريعات وقوانين تتسم بعدم الوضوح.
4. هجرة الكفاءة ونقص الموارد البشرية ذات الكفاءة.
5. الفساد والعشوائية في الإدارة .

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (جبريل وبن حليم (2023) إلى تشخيص نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز، ومن خلال الأبعاد التالية: الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمثلت عينة الدراسة في الموظفين القارين في البلدية، بعينة عشوائية بلغت (175) استبانة استرجع منها (102) استبانة صالحة للتحليل، وخلصت إلى نتائج أهمها : أنه لا يوجد فروق معنوية لاستجابة المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز، و جاء المتوسط العام لنظام الإدارة المحلية بمستوى متوسط ، وأن بعد اللامركزية والاستقلالية حظي بالمرتبة الأولى بمستوى مرتفع ، في حين جاء في الترتيب الأخير بعد المساءلة والرقابة بمستوى ضعيف، وأوصت بإيلاء الاهتمام بنظام الإدارة المحلية، وذلك من خلال تقوية العلاقة بين البلدية والجمهور مع إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن تطلعاتهم.

ناقشت دراسة الصويعي و الفاخري (2023) دور نظام الإدارة المحلية في تحقيق أهداف الإصلاح الشامل في ليبيا ومن خلال آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعات المنطقة الشرقية، وقد استخدم المنهج

الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم اختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغت (222) مفردة من إجمالي (523) مفردة ، وبلغت الاستبيانات الصالحة لتحليل (215) استبانة، وخلصت إلى نتائج أهمها أن الإدارة المحلية تلعب دوراً ايجابياً في تحقيق أهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا، حيث تحقق الإدارة المحلية سبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من خلال فتح مجالات مشاركة المواطنين والتأثير على الإدارة المحلية لاستخدام الصلاحيات والسلطات وتحسين الخدمات العامة، وأوصت الدراسة بصنع سياسات استراتيجية بمشاركة مجتمعية تسهم في بناء قواعد تعزيز سبل الاستقرار والتنمية.

بحثت دراسة عبدالوهاب (2023) في أسباب التباين بين واقع الإدارة المحلية في مصر والتوجه العالمي إلى الإدارة المحلية ، وما تضمنه دستور 2012 و دستور 2014 من مزايا عديدة لم تكن موجهة من قبل في الدساتير المصرية السابقة، وقد استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي و تحليل المضمون لتحليل عدد من التشريعات والإجراءات ذات العلاقة لتحقيق أهدافها، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم إدارك أهمية الإدارة المحلية سواء من قبل بعض المسؤولين أو المواطنين، وأوصت بتمكين المجالس المحلية والمواطنين من صنع سياسات محلية، ودعم العلاقة بين المجالس المحلية وشركائها ، وتنمية القدرات المحلية.

ركزت دراسة لحرش (2021) على أهمية تكريس الحوكمة الرشيدة لتنمية الإدارة المحلية "التجربة التونسية نموذجا" بعد ثورة 2011 وما شهدته من تحولات لتعزيز الحكم الرشيد في تونس، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت مدخل قانوني لتحليل عدد من التشريعات والإجراءات لتحقيق أهدافها، وخصلت إلى نتائج أهمها أن الإدارة المحلية تحتل مكانة مهمة في تونس بدورها الفعال في تسيير الخدمات، وأيضا لأنها نابعه من إرادة الشعب، وأوصت الدراسة بأنه لن تكون هناك حوكمة ألا من خلال تحفيز وتنمية وزيادة وعي ومشاركة المواطنين باعتبارها مرتبطة بمصيرهم.

تبحث دراسة Setiawan et al., (2022) في مشكلة ضعف قدرة الحكومات المحلية التي تعيق تنفيذ الإدارة المحلية في البلدان النامية وخاصة في إندونيسيا، وهي دولة نفذت لامركزية واسعة النطاق (إدارية ومالية وسياسية) على مدى العقدين الماضيين، وهدفت إلى تقديم دليل تجريبي على تأثير قدرة الحكومات المحلية على تقديم الخدمات العامة في ظل نظام الإدارة المحلية، حيث تم قياس قدرة الحكومة المحلية بناءً على إطار قدراتها المؤسسية و يشمل ثلاثة أنواع من القدرات :التحليلية، التشغيلية، والسياسية،

وكشفت نتائج الدراسة أن قدرة الحكومة المحلية من حيث التفاعل بين الأنواع الثلاثة من القدرات لها تأثير إيجابي على تقديم الخدمات العامة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأنواع الثلاثة من القدرات متكاملة وتعزز بشكل فعّال تحقيق الحكومة المحلية في تقديم الخدمات العامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على نظام الإدارة المحلية كأداة لتحقيق اللامركزية وتعزيز الخدمات المحلية، كما تتقاطع مع دراسات مثل جبريل وبن حليم (2023) والصويعي والفاخري (2023) في اعتمادها على منهج دراسة الحالة والاستبانة كأداة لجمع البيانات، إضافة إلى تناولها لأبعاد متعددة مثل الديمقراطية التشاركية، المساءلة، وإدارة الموارد .كذلك تتلاقى مع دراسات Setiawan et al. (2022) وعبدالوهاب (2023) في تسليط الضوء على أهمية بناء القدرات المحلية والتمكين المؤسسي كأحد مداخل تحسين الإدارة المحلية، إلى جانب توافقها مع الدراسة (لحرش، 2021) في التركيز على العلاقة بين الحوكمة ومشاركة المواطنين.

في المقابل، تختلف هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة من حيث السياق الجغرافي والتطبيقي؛ حيث ركزت دراسات مثل عبدالوهاب (2023) ولحرش (2021) على بلدان أخرى (مصر وتونس)، بينما تناولت الدراسة الحالية نظام الإدارة المحلية في ليبيا، مع التركيز الحصري على بلدية بنغازي كنموذج .كما تتفوق على بعض الدراسات ذات الطابع النظري بتحقيق تشخيص ميداني دقيق مدعوم ببيانات كمية، بالإضافة إلى ما سبق توسعت في تحليل أربعة أبعاد رئيسية بصورة متوازنة، بينما ركزت بعض الدراسات الأخرى على بعد أو اثنين فقط.

ما يميز هذه الدراسة أنه جمعت بين التحليل النظري والتطبيق الميداني في ظل أبعاد محددة، وقدمت إطارًا تحليليًا متكاملًا يمكن تعميمه على بلديات ليبية أخرى. كما أنها تسهم في سد فجوة معرفية في الأدبيات الليبية وتقدم مقترحات عملية قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات والمجالس المحلية، مما يجعلها ذات قيمة علمية وعملية مزدوجة.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة المشكلة واتمام أهداف الدراسة اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة ؛ ويعتمد هذا المنهج على دراسة الظواهر ووصفها كما تحدث تماما وبشكل دقيق، والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي (العيمش، 2021).

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين القارين في ديوان بلدية بنغازي، والبالغ عددهم (320) موظفاً (إدارة الموارد البشرية ببلدية بنغازي ، 2025)، بعينة عشوائية تبلغ (175) بالاعتماد على جدول and krejcie Morgan, 1970) لتحديد حجم العينة بشكل دقيق.

يأتي اختيار بلدية بنغازي لتمثيلها نموذجًا حيويًا لدراسة نظام الإدارة المحلية في ليبيا، نظرًا لموقعها الجيوسياسي كثاني أكبر المدن من حيث المساحة والكثافة السكانية ومركز اقتصادي رئيسي(المرصد الحضري لبلدية بنغازي، https://uob.ly/u/) ، مما يوفر فرصة لفهم الفجوة بين النصوص التشريعية والتطبيق العملي في سياقه، وتمثيلها لواقع معظم البلديات الليبية في قضايا الرئيسية المتعلقة بنظام الإدارة المحلية بغض النظر عن التفاوت في توزيع الخدمات ومستوى التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة وسيلة لجمع البيانات اللازمة انطلاقا من مشكلة وأهداف الدراسة، وتعرف الاستبانة بأنها: عبارة عن صحيفة أو كشف يتضمن عددا من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أي ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو فني أو ثقافي (محمد، 2023).

الجزء الأول: يحتوي على بيانات عامة عن المشاركين (النوع، العمر، المستوى العلمي، مدة الخدمة).

الجزء الثاني: يضم (24) عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعدها جبريل وبن حليم (2023)، مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتلاءم مع أهداف الدراسة الحالية، ولتحديد بدائل الإجابة اتبعت الدراسة مقياس ليكرت Likert ذو التدرج الخماسي ، أي خمس عبارات للإجابة وهي : (دائما، غالبا، أحياناً، نادراً، أبداً)، وتم تقسيم هذا الجزء إلى أربعة أبعاد هي : (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية) ، وتم صياغة العبارات بطريقة إيجابية، على ان تمنح للمشارك على الإجابة أبداً (1)، وعلى نادراً (2)، و (3) أحياناً، و(4) غالباً، وتمنح (5) على الإجابة دائماً.

ثبات أداة جمع البيانات وصدقها:

الثبات Reliability:

للتأكد من ثبات الاستبانة فقد تم إجراء اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق Alpha Cronbach، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تراوحت قيم معامل الثبات لمقاييس الدراسة (0.871–0.926)، وتعد هذه القيم مرتفعة (Malhatro and Sekaran, 2010)، مما يشير الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي ويمكن الاعتماد عليها، والجدول (1) يوضح ذلك :

جدول (1) معامل الثبات لمقاييس الدراسة

المقاييس	معامل الثبات
اللامركزية والاستقلالية	0.923
الديمقراطية التشاركية	0.871
المساءلة والرقابة	0.928
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.926
نظام الإدارة المحلية	**0.970**

الصدق Validity:

للتأكد من صدق الاستبانة، تم استخدام طريقة الصدق الذاتي أو الاحصائي Statistical validity، ويقاس الصدق الذاتي بحسب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد تراوحت معاملات الصدق لمقاييس الدراسة (0.933–0.963)، مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معاملات صدق مقاييس الدراسة

المقاييس	معامل الثبات
اللامركزية والاستقلالية	0.960
الديمقراطية التشاركية	0.933
المساءلة والرقابة	0.963
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.962
نظام الإدارة المحلية	**0.984**

توزيع الاستبانة :

باتباع طريقة العينة العشوائية البسيطة، تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والبالغ عددها (175) مفردة، وتم استرجاع (168) استمارة صالحة للتحليل، حيث تشكل ما نسبته 96% من حجم المجتمع، وتعد نسبة أكثر من مقبولة احصائيا في مجال الدراسات العلمية (Nulty,2008) ، وقد توزع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية على النحو الموضح في الجدول رقم (3) :

جدول (3) خصائص عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	120	71.4
	الاناث	48	28.6
	المجموع	168	100%
العمر	أقل من 35	26	15.5
	من 35 إلى أقل من 40	27	16.1
	من 40 إلى أقل من 45	37	22.0
	من 45 إلى أقل من 50	44	26.2
	من 50 سنة فأكثر	34	20.2
	المجموع	168	%100
المستوى التعليمي	أقل من جامعي	66	39.3
	جامعي	78	46.4
	أكثر من جامعي	24	14.3
	المجموع	168	%100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	20	11.9
	من 5 سنوات الى أقل 10 سنوات	24	14.3
	من 10 سنوات إلى أقل 15 سنة	35	20.8
	من 15 سنة فأكثر	89	53.0
	المجموع	168	100%

المعالجة الإحصائية

بعد جمع البيانات تم ترميز الاستبانات الصالحة للتحليل بناء على مقياس ليكرت الخماسي، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تم تقسيمه على عدد الفئات للحصول على طول الخلية (4/5=0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي الواحد صحيح، وهكذا يصبح طول العبارات كما هو في جدول رقم (4):

جدول رقم (4) مقياس ليكرت الخماسي حسب طول الفئة ودرجة الممارسة

الفئة	طول الفئة	درجة الممارسة
ابداً	من 1 إلى أقل 1.80	ضعيفة جداً
نادراً	من 1.80 إلى أقل 2.60	ضعيفة
احياناً	من 2.60 إلى أقل 3.40	متوسطة
غالباً	من 3.40 إلى أقل 4.20	مرتفعة
دائماً	من 4.20 إلى أقل 5.00	مرتفعة جداً

وعلى اساس هذا الترميز تم استخدام الحاسب الالي، واستخدام برنامج إحصائي من خدمة برمجيات الواردة في Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وذلك لما يأتي :

1. ثبات مقياس الدراسة للتأكد من ثبات عبارات الاستبانة ومدى تجانسها وانسجامها مع أهداف ومشكلة الدراسة، وتم استخدام معادلة الفاكرونباخ لتحليل الموثوقية.
2. الجداول التكرارية لحصر عدد المشاركين ونسبهم المئوية، ووفقا لخصائصهم العامة.
3. استخراج المتوسط الحسابي لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لجميع متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري لتحديد انحراف الإجابات عن القيم المتوسطة لجميع متغيرات الدراسة.
4. اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample t-test ، للتعرف على ما اذا كان متوسط درجة الموافقة لكل متغير من متغيرات الدراسة في الدراسة ككل يزيد أو يقل عن قيمة معينة عند مستوى دلالة معنوية 5% .
5. اختبار t للفروق بين متوسطين لعينتين مستقلتين Independent Samples t-test للوقوف على مدى وجود فروق معنوية لآراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير النوع.
6. اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA، لتباين مدى وجود فروق معنوية لآراء المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تعزى للمتغيرات الشخصية .

7. اختبار Scheffe للمقارنات البعدية لتحديد الفئة التي يميل إليها التباين والاختلاف بين المجموعات.

مناقشة النتائج:

حول مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول ممارسة نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي تعزى إلى الأبعاد التالية: (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية):

جدول رقم (5) إجابات افراد العينة تجاه ابعاد ومستوى نظام الإدارة المحلية

الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الوزن النسبي	الترتيب
اللامركزية والاستقلالية	3.1617	1.13030	متوسط	63.23%	1
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	3.0077	1.13924	متوسط	60.15%	2
الديمقراطية التشاركية	2.7131	1.11380	متوسط	54.26%	3
المساءلة والرقابة	2.4385	1.21555	متوسط	48.77%	4
نظام الإدارة المحلية	2.8425	1.05762	متوسط	56.85%	---

تضمنت الاستبانة (24) عبارة تتعلق بنظام الإدارة المحلية وفق الأبعاد التالية: اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية، وبعد احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين عن هذه العبارات الموضحة في الجدول رقم (5)، تمكنا من تحديد مستوى نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي، حيث بلغ المتوسط العام للقياس (2.8425) مع انحراف معياري قدره (1.05762)، مما يشير إلى درجة ممارسة متوسطة ووزن نسبي بلغ (56.85%). تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات جبريل وبن حليم (2023) ومحمدي (2016) وعزام (2023)، بينما تختلف مع نتائج دراسة برزويق (2025) التي أظهرت تأخر الخدمات العامة المحلية بسبب ضعف المتطلبات الأساسية سواءً كانت مادية أو بشرية.

ايضا يعرض الجدول رقم (5) مجموعة من الأبعاد المتعلقة بالموضوع، مع معلومات عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الممارسة والوزن النسبي والترتيب. يُظهر المتوسط الحسابي أن بُعد

"اللامركزية والاستقلالية" حصل على أعلى تقييم (3.1617)، بينما بُعد "المساءلة والرقابة" كان الأدنى (2.4385)، مما يدل على الحاجة إلى تحسين هذا الجانب. يُظهر الانحراف المعياري تباين الآراء، حيث يكشف بُعد "المساءلة والرقابة" عن أعلى تباين، مما يعكس اختلاف وجهات النظر. الوزن النسبي يُبرز أهمية الأبعاد، حيث يُعد بُعد "اللامركزية والاستقلالية" الأكثر أهمية (63.23%)، بينما "المساءلة والرقابة" الأقل (48.77%). الترتيب يعكس الأولويات، حيث يحتل بُعد "اللامركزية والاستقلالية" المرتبة الأولى، مما يشير إلى ضرورة التركيز على هذا المجال عبر استثماره كنقطة قوة لتطوير نظام الإدارة المحلية في ليبيا، وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن الأبعاد الأعلى في الوزن النسبي تحتاج إلى تعزيز الأداء العام، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نزلي (2024) ودراسة الجوري (2024) التي أظهرت وجود فجوة في الاتصال بين البلدية والمجتمع المحلي في اليمن. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة قرانة (2021) التي تشير إلى أن المجالس المحلية المنتخبة تعزز مشاركة المواطنين في حل مشكلاتهم وتحسين ظروف حياتهم، وتتيح لهم المشاركة في إدارة شؤونهم وتوفير كافة التقارير الإدارية والمالية بشفافية.

جدول رقم (6) إجابات عينة الدراسة تجاه عبارات نظام الإدارة المحلية

الابعاد	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
اللامركزية والاستقلالية	1	تُعد البلدية الجهة الرئيسية التي تعالج القضايا المحلية المهمة للمواطنين	3.43	1.236	مرتفعة	2
	2	تتمتع البلدية بحرية اتخاذ القرارات في الأمور المحلية.	3.21	1.267	متوسطة	7
	3	تمتلك البلدية صلاحيات كافية لمتابعة المشاكل والاحتياجات المحلية وكيفية معالجتها وتنظيمها.	3.36	1.278	متوسطة	5
	4	العلاقة بين البلدية والمواطنين مفتوحة وتفاعلية، ولا تحتاج الى تدخل من السلطة المركزية.	3.14	1.353	متوسطة	8
	5	لدى البلدية رؤية مستقبلية لتحسين ظروف حياة المواطنين ومستقبلهم.	2.80	1.429	متوسطة	13
	6	تمتلك البلدية خططًا وأهدافًا وبرنامجًا مرحليًا لتحقيق مصالحها ومصلحة المواطنين.	3.03	1.408	متوسطة	9
الديمقراطية	7	تتشاور البلدية مع المواطنين في الأنشطة والأعمال التي تقوم بها.	2.23	1.321	ضعيفة	23

	8	تنظم البلدية اجتماعات شعبية مثل الندوات وورش العمل.	2.85	1.471	متوسطة	12
	9	توفر البلدية فرصًا للمواطنين للتعبير عن آرائهم.	2.40	1.346	متوسطة	21
	10	تشكل المجلس البلدي بناءً على آراء المواطنين وتطلعاتهم.	2.61	1.444	متوسطة	16
	11	يوجد تمثيل للمرأة في المجلس البلدي.	3.48	1.262	مرتفعة	1
المساءلة والرقابة	12	تتبع البلدية الشفافية من خلال مشاركة معلومات المشاريع وطرق تنفيذها مع الجمهور.	2.54	1.308	ضعيفة	17
	13	تتبع البلدية سياسة الانفتاح والوضوح مع الجمهور.	2.53	1.375	ضعيفة	18
	14	تقوم البلدية بشرح أي غموض في القوانين أو المشاكل ذات المحلي.	2.65	1.410	متوسطة	14
	15	تعمل البلدية على نشر تقارير مالية سنوية للجمهور	2.35	1.529	ضعيفة	22
	16	تعمل البلدية على نشر تقارير إدارية سنوية للجمهور	2.44	1.487	ضعيفة	20
	17	تولي البلدية أهمية لمشاركة المواطنين في الرقابة وإعداد الميزانيات.	2.11	1.390	ضعيفة	24
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	18	تعمل البلدية على تنفيذ مشاريع تنموية واستثمارية	2.94	1.330	متوسطة	10
	19	تدعم البلدية مشاريع البنية التحتية وتعززها.	3.26	1.323	متوسطة	6
	20	تسعى البلدية لتقديم الخدمات المطلوبة في الوقت المحدد دون تأخير.	2.90	1.343	متوسطة	11
	21	تساعد البلدية في تلبية جميع احتياجات المواطنين من المياه.	3.40	1.398	مرتفعة	4
	22	تساعد البلدية في تلبية جميع احتياجات المواطنين من الكهرباء.	3.42	1.429	مرتفعة	3
	23	تسعى البلدية إلى تطوير تنظيمها من خلال تقديم حوافز مادية.	2.51	1.362	متوسطة	19
	24	تسعى البلدية إلى تطوير تنظيمها من خلال تقديم حوافز معنوية.	2.63	1.387	متوسطة	15

يظهر الجدول رقم (6) أن البلدية تُعتبر الجهة الأساسية التي تتعامل مع القضايا المحلية، حيث سجلت العبارة متوسطًا حسابيًا قدره (3.43) مع انحراف معياري يبلغ (1.236)، مما يشير إلى وعي مرتفع بدور

البلدية في اتخاذ القرارات المحلية. ومع ذلك العبارة المتعلقة بحرية اتخاذ القرارات حصلت على متوسط (3.21)، مما يدل على وجود بعض القيود على مستويات الاستقلالية. في جانب الديمقراطية التشاركية، تُظهر النتائج ضعفًا واضحًا، حيث حصلت العبارة "تتشاور البلدية مع المواطنين" على متوسط (2.23)، مما يعكس قصور الجهود في تشجيع المشاركة الشعبية. علاوة على ذلك، تشير متوسطات العبارات الأخرى إلى ضعف في تنظيم الاجتماعات الشعبية، مما يؤثر على فعالية التواصل بين البلدية والمواطنين.

أما بالنسبة للمسائلة والرقابة، فتظهر النتائج تحديات بارزة، حيث حصلت العبارة "تتبع البلدية الشفافية" على متوسط (2.54)، مما يدل على غياب الشفافية الفعلية في تبادل المعلومات مع الجمهور. وهذا يُبرز الحاجة الملحة لتعزيز آليات المساءلة والرقابة لضمان تحقيق الشفافية المطلوبة في العمل البلدي. أخيرًا، في إدارة الموارد المالية والاستثمارية، تُظهر النتائج توازنًا في الأداء، مع بعض المؤشرات الإيجابية، حيث حصلت على متوسطات (3.40 و3.42) على التوالي، ومع ذلك تظل الحاجة قائمة لتحسين تنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية، حيث حصلت العبارة المتعلقة بتنفيذ المشاريع على متوسط (2.94)، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الجهود في هذا المجال لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن أن يُعزى الضعف في مستوى نظام الإدارة المحلية ببلدية بنغازي إلى القصور في بعد الديمقراطية التشاركية، حيث أظهرت العبارة (7) متوسطًا حسابيًا قدره (2.23) وانحرافًا معياريًا (1.321) مما يدل على ممارسة ضعيفة، وجاء ترتيبها (23). كذلك، في بعد المساءلة والرقابة، أظهرت العبارات (15)، (16)، و(17) ممارسة ضعيفة بمتوسط حسابي يتراوح بين (2.11–2.35) وبانحراف معياري بين (1.390–1.520)، وجاءت البقية في الترتيب (22)، (20)، و(24) على التوالي، مما يدل على ضعف الشفافية في عرض التقارير المالية والإدارية الخاصة بالبلدية، بالإضافة إلى نقص في إشراك المواطنين في تحديد أولويات الميزانية.

جدول رقم (7) : اختبار T لإجابات افراد العينة تجاه ابعاد ومستوى نظام الإدارة المحلية

الابعاد	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
	قيمة t	Sig.(2-taild)	
اللامركزية والاستقلالية	1.854	0.065	غير دال احصائيا
الديمقراطية التشاركية	-3.339-	0.001	دال احصائيا
المساءلة والرقابة	-5.987-	0.000	دال احصائيا
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.087	0.931	غير دال احصائيا
نظام الإدارة المحلية	-1.930-	0.055	غير دال احصائيا

* معنوية عند مستوى دلالة 1%. 101=Df T=1.962

يظهر الجدول رقم (7) ادناه أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تتجاوز مستوى الدلالة المعنوية 5%، كما أن قيمة t المحسوبة لنظام الإدارة المحلية تقل عن قيمة tالجدولية (1.644) عند نفس مستوى الدلالة. بناءً عليه يُقبل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي، مما يعني أن جميع المشاركين يؤكدون على وجود اختلال في نظام الإدارة المحلية في البلدية محل الدراسة. حيث بلغ المتوسط العام لنظام الإدارة المحلية (2.8425) مع انحراف معياري قدره (1.05762)، مما يشير إلى مستوى ممارسة متوسط ووزن نسبي يبلغ (56.85%). كما يُظهر الجدول رقم (7) وجود ممارسات لأبعاد نظام الإدارة المحلية، باستثناء بعدي اللامركزية والاستقلالية وإدارة الموارد المالية والاستثمارية، وبمستوى متوسط كما هو موضح في الجدول رقم (5). يمكن القول إن أسباب اختلال نظام الإدارة المحلية في البلدية المدروسة تتعلق بعدين هما الديمقراطية التشاركية والمساءلة والرقابة، تجنبًا لتكرار ما تم استعراضه سابقًا في الجدول رقم (6).

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية حول مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي تعزى الى بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية الاتية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة):

1. متغير النوع :

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل t للفروق بين متوسطي لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة معنوية 5% ، ويتضح من الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسط استجابات المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5%، وقيمة t المحسوبة لنظام الإدارة المحلية أقل من قيمة t الجدولية (1.644)، عند مستوى دلالة معنوية 5%، عليه يتم قبول بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية لآراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير النوع ، وانسجمت هذه الدراسة مع نتائج دراسة جبريل وبن حليم (2023)، والتي أوضحت عدم وجود فروق معنوية لنظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز حسب متغير النوع.

جدول رقم (8): اختبار T-test Independent لمتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغير النوع

المجال	المقياس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
					قيمة t	Sig.	
نظام الإدارة المحلية	الذكور	120	2.8014	1.05025	-0.786-	0.427	لا توجد فروق
	الاناث	48	2.9453	1.08009			

* معنوية عند مستوى دلالة 5%.

2. متغير العمر

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5% للإجابة على هذه الفرضية، وعليه فإنه يتم الإجابة بناء على القاعدة التالية: إذا كانت قيمة value– أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%، تقبل أن (متوسطات المجموعات متساوية) بمعنى أنه لا توجد فروق، أما إذا كانت قيمة P–value أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5%، فإننا نرفض أن (متوسطات المجموعات غير متساوية)، والذي يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المتوسطات، ويشير جدول (9) إلى أن القيمة الاحتمالية (Sig) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول نظام الإدارة المحلية المتغير العمر بلغت (0.208)، وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05) عليه يتم القبول بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطات آراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تعزي المتغير العمر

جدول (9) تحليل التباين الأحادي المتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغير العمر

المجال	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية	نتيجة الاختبار
نظام الإدارة المحلية	بين المجموعات	6.577	4	1.644	1.487	0.208	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	180.224	163	1.106			
	الإجمالي	186.800	4				

* معنوية عند مستوى دلالة 5%.

3. متغير المستوى التعليمي

تم استخدام اختبارات تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5% للإجابة على هذه الفرضية، ويشير جدول (9) إلى أن القيمة الاحتمالية (Sig) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول نظام الإدارة المحلية لمتغير المستوى التعليمي بلغت (0.518)، وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05) عليه يتم القبول بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطات آراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة

جبريل وبن حليم (2023) والتي خلصت الى أن هناك فروق معنوية بين متوسطات نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير المستوى التعليمي ببلدية طرابلس المركز.

جدول (10) تحليل التباين الأحادي المتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغير المستوى التعليمي

المجال	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية	نتيجة الاختبار
نظام الإدارة المحلية	بين المجموعات	1.483	2	0.742	0.660	0.518	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	185.317	165	1.123			
	الإجمالي	186.800	167				

* معنوية عند مستوى دلالة 5%.

4. متغير مدة الخدمة

تم استخدام اختبارات تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5% للإجابة على هذه الفرضية، ويتضح من الجدول رقم (11) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسط استجابات المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية بلغت (0.010) أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5%، عليه يتم القبول بوجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية لآراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير مدة الخدمة ، وانسجمت هذه الدراسة مع نتائج دراسة جبريل وبن حليم (2023)، والتي أوضحت بوجود فروق معنوية لنظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز تعزى لمتغير مدة الخدمة.

جدول (11) تحليل التباين الأحادي المتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغير مدة الخدمة

المجال	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية	نتيجة الاختبار
نظام الإدارة المحلية	بين المجموعات	12.416	3	4.139	*3.892	0.010	توجد فروق
	داخل المجموعات	174.384	164	1.063			
	الإجمالي	186.800	167				

* معنوية عند مستوى دلالة 5%.

ولمعرفة اتجاه الفروق في نظام الإدارة المحلية تبعا لمتغير مدة الخدمة ، تم استخدام اختبار Scheffe للمقارنات البعدية، والجدول رقم (12) يوضح ذلك ، حيث تشير النتائج أن الفروق في نظام الإدارة المحلية بين الفئة الخدمية (أقل من 5 سنوات) من ناحية والفئة الخدمية : (من 15 سنة فأكثر) ولصالح الفئة (أقل من 5 سنوات) ، وبمتوسط حسابي (3.41) وبمستوى مرتفع، والجدول (13) يوضح ذلك؛ وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الموظفين الجدد غالباً ما يكونون في مرحلة النضج الوظيفي المبكر، مما يؤثر على وعيهم بالإجراءات التنظيمية، وفهمهم لآليات اتخاذ القرار المحلي، وبالتالي يظهر لديهم إدراك مختلف لفعالية وكفاءة النظام الإداري مقارنة بزملائهم الأكثر خبرة، فضلا عن ذلك قد يرجع سبب ذلك الى أن الموظفين الجدد لم يمروا بعد بتجربة كافية للتعامل مع تعقيدات النظام المحلي، بما في ذلك التداخلات بين السلطات المركزية والمحلية، أو محدودية الموارد، أو الروتين الإداري، وهو ما يجعل تقييمهم للنظام الإداري إما مثالياً أو نقدياً أكثر من اللازم بسبب نقص التجربة الواقعية.

جدول (12) اختبار المقارنات البعدية Scheffe لتحديد اتجاه الفروق لنظام الإدارة المحلية حسب متغير مدة الخدمة

المجال	فئات المتغير	متوسط الفروق	الدلالة الاحصائية
أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات الى اقل من 10 سنة	0.23681	0.902
	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	0.64137	0.182
	من15 سنة فما فوق	0.75592*	0.036
من 15 سنة فأكثر	أقل من 5 سنوات	-0.75592-*	0.036
	من 5 سنوات الى اقل من 10 سنة	-0.51912-	0.192
	من 10 سنوات الى اقل من 15	-0.11455-	0.958

* معنوية عند مستوى دلالة 5%.

جدول (13) : متوسط نظام الإدارة المحلية وفقاً لمتغير مدة الخدمة ودرجة الممارسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	20	3.4104	0.73178	مرتفعة
	من 5 سنوات الى اقل من 10 سنة	24	3.1736	0.90720	متوسطة
	من 10 سنوات الى اقل من 15	35	2.7690	0.86297	متوسطة

	من 15 سنة فأكثر	89	2.6545	1.16755	متوسطة
	الإجمالي	168	2.8425	1.05762	متوسطة

خلاصة النتائج

من خلال تحليل البيانات الإحصائية للدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. أظهرت الدراسة أن نظام الإدارة المحلية في بلدية بنغازي يعمل بمستوى متوسط بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتقييماته (2.84) على مقياس ليكرت الخماسي، وتباين أداء الأبعاد الرئيسية للنظام؛ فجاء بعد "اللامركزية والاستقلالية" في المرتبة الأولى بمتوسط (3.16) مما يعكس وجود صلاحيات نسبية للبلدية في معالجة القضايا المحلية، بينما سجل بعد "المساءلة والرقابة" أدنى متوسط (2.43) بسبب ضعف الشفافية في نشر التقارير المالية والإدارية وعدم إشراك المواطنين في الرقابة على أعمال البلدية، كما أظهر بعد "الديمقراطية التشاركية" ضعفًا ملحوظًا في تشاور البلدية مع المواطنين وتنظيم الفعاليات المجتمعية، بينما حقق بعد "إدارة الموارد المالية" متوسطًا مقبولًا (3.00) مع تركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل المياه والكهرباء.
2. لم يسجل نظام الإدارة المحلية فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم النظام وفقًا لمتغيرات النوع أو العمر أو المستوى التعليمي، لكن ظهرت فروق بين فئات "مدة الخدمة"، حيث أعطى الموظفون ذوو الخبرة الأقل (أقل من 5 سنوات) تقييمًا أعلى للنظام مقارنة بذوي الخدمة الطويلة (15+ سنة)، مما قد يعكس اختلافًا في التوقعات أو الإدراك بين الخبرات الوظيفية.
3. تواجه البلدية تحديات هيكلية، أبرزها غياب آليات فعالة للمساءلة والرقابة، وضعف المشاركة المجتمعية في صنع القرار، إضافة إلى محدودية الموارد المالية والبشرية.

التوصيات:

لتعزيز نظام الإدارة المحلية في ليبيا بشكل عام وفي البلدية محل الدراسة على وجه الخصوص، توصي الدراسة بما يلي:

1. توسيع آليات المشاركة المجتمعية في بلدية بنغازي من خلال تنظيم المزيد من الاجتماعات والورش التفاعلية مع المواطنين، مما يسهم في تعزيز الشفافية ورفع مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية.

2. تحسين مستوى المساءلة والرقابة من خلال تطوير آليات فعالة لنشر التقارير المالية والإدارية، مما يعزز الثقة بين البلدية والمواطنين ويضمن التزامهم بالمشاركة في عملية التنمية المحلية.
3. تعزيز القدرات الإدارية للعاملين في البلديات ، مما يسهم في تحسين الأداء العام لنظام الإدارة المحلية وجودة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.
4. ضمان توازن بين استقلالية البلدية والتنسيق مع الحكومة المركزية، هذه الإصلاحات قد تسهم في تحسين جودة الخدمات وبناء ثقة المجتمع بالإدارة المحلية.

قائمة المراجع:

1. ابزيم، خالد أحمد محمد (2021)، دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، (16).

2. أبو عزام، خلدون عبد الكريم احمد، (2023)، دور البلديات في حماية البيئة في ظل مشاريع التنمية المحلية– دراسة حالة بلدية السلط الكبرى، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 4(3).

3. الخزاعلة، سامر علي منيزل،(2023)، رضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها البلديات في محافظة الجرش–دراسة حالة بلدية جرش الكبرى، مجلة العلوم الانسانية والطبيعة، 4(2).

4. الصويعي، هند خليفة، والفاخري، على محمود (2023)، اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة الأبعاد والقيود، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

5. برزويق، عبد الرفيق، (2025)، واقع الخدمة العمومية المحلية في ظل وسائط التكنولوجيا الحديثة – دراسة ميدانية ببلدية البليدة، مجلة الحقوق والحريات،13(1).

6. جبريل، وائل محمد، وعبد الحليم، على عبد الفتاح، (2023)، واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا – دراسة حالة على بلدية طرابلس الكبرى، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

7. خون، أسماء عبد الرحمن، (2024)، الإدارة المحلية الموريتانية وإشكالية التنمية، مجلة القانون والتنمية المحلية، 6(1).

8. زروق، محمد البشير، (2024)، مفهوم الإدارة المحلية ودوها في التنمية الشاملة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 9(1).

9. محمد، محمد عثمان يونس، (2023)، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العامة – دراسة ميدانية على الجامعات العامة بالمنطقة الشرقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، بنغازي.

10. مرابطي، حمو،(2016)، العلاقة بين الجهات المركزية واللامركزية في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الطاهر مولاي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة.

11. محمدي، صبيحة، (2016)، طرق وتحسين أساليب خدمات الإدارة المحلية، مجلة الاقتصاد الجديد، 1(14).

12. نزلي، غنية، (2024)، دور الإدارة المحلية في ترقية الخدمة العمومية في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

13. ناوي، إكرام، (2024)، التسيير العمومي كآلية حديثة لعصرنة الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 14(1).